

وزير العدل يفتتح المجمع القضائي في صاخذ

السيد لـ «الوطن»: قريباً سيتم تخفيض طلب الموافقات الأمنية على المعاملات القضائية

السوياء - عبير صيموعة

أشار وزير العدل المستشار القاضي أحمد السيد في تصريح لـ «الوطن»، بما يتعلق بإعادة النظر بالموافقات الأمنية المتعلقة بمعاملات المواطنين القضائية إلى وجود لجنة قضائية قامت بدراسة كل ما يتعلق بقضية الموافقات وسيصدر قريباً التعليمات بشأن تخفيض الموافقات الأمنية واقتصارها على بعض الإجراءات الضرورية جداً التي من شأنها حماية حقوق المواطنين.

وأكد السيد خلال زيارته إلى السويداء وافتتاح المجمع القضائي في مدينة صاخذ سعي الوزارة منذ فترة طويلة إلى أشفة الوكالات القضائية حيث سيتم البدء مباشرة بإصدار الوكالات الإلكترونية في مدينتي صاخذ ووكالات العدل الذي يضمن عدم تزوير أي وكالة قضائية والمطبق بالأساس في عدد من المحافظات على أن يتم إصدار تلك الوكالات إلكترونياً في مدينة السويداء عند الانتقال إلى القصر العدلي الجديد حيث الانتهاء من الأعمال ضمنه خلال الأشهر القادمة، الذي من شأنه تخفيف العبء على المواطنين والإسراع في إنجاز المعاملات وبالتالي الحفاظ على الحقوق والممتلكات والابتعاد عن أي احتمالية خروج المدينة مشيراً إلى دور المحافظة الحاكم ضمنه المصممة بطريقة تتناسب لوجود أي تزوير، وبين الوزير السيد



افتتاح القصر العدلي بصاخذ الذي تجاوزت تكلفته ٢ مليار و٧٠٠ مليون سوًمن العمل المريح للقضاة والمحامين والمواطنين على حد سواء جراء ما يتميز به البناء من مساحات واسعة إضافة إلى احتوائه على شقق سكنية للقضاة المقيمين خارج المدينة مشيراً إلى دور المحافظة الحاكم ضمنه المصممة بطريقة تتناسب وهنية القضاة والمؤسسة القضائية فضلاً عن تجهيز الدواوين بشبكات الاتصالات وأجهزة الحاسوب التي تضمن الإصدار الإلكتروني للوكالات مؤكداً أن أهالي صاخذ والسويداء يستحقون هذا الصرح الحضاري الذي يرسخ سيادة القانون وولية القانون مشيراً إلى دور المحافظة وشركة البناء والتعمير المنفذ لعمل

القصر العدلي في التسهيلات المقدمة لإنهاء العمل في المبنى. النائب العام في السويداء القاضي فؤاد سلوم أكد لـ «الوطن»، حرص وزارة العدل على وجود قصر عدل مميز في منطقة صاخذ لتقديم الخدمات للمواطنين فيما تقتضيه أمور العدالة والمحاكمات وكاتب بالعدل والقضاء ودائرة التنفيذ مشيراً إلى

إمكانية افتتاح محكمة الاستئناف وأخرى للمدنية مستقبلاً وذلك متعلق بعدد القضايا وأشار إلى إمكانية افتتاح القصر العدلي في السويداء وفق العود خلال الأشهر القادمة الذي يعتبر صرحاً عدلياً مميزاً على ساحة القطر، وفي نهاية الزيارة قام وزير العدل ومحافظ السويداء برفقة الجهات المعنية بزيارة القصر العدلي الجديد في مدينة السويداء والإطّلاع على ما جرى تنفيذه من بناء وكساء وتجهيزات التي وصلت نسبة التنفيذ ضمنه إلى ٩٠ بالمئة وأعداً بتقديم كامل الدعم المادي لإنهاء العمل ضمن المشروع ووضع ضمن الاستثمار بعد مطالبة مدير فرع الشركة العامة للبناء والتعمير برجس الكفري بضرورة العمل على تيرير البدة لأعمال المشروع وتقديم الدعم المادي المطلوب، كما بين الكفري لـ «الوطن»، أن البناء يتكون من خمسة طوابق بمساحة طابقية ٢٨٠٠ متر وأقيبة عدد اثنين مترات يتضمن القبول الأول مرآباً للسيارات وحيت تضمّن التحقّق والقبول الثاني عبارة عن محاكم جنائيات وغرف توقيف وغرف خدمية من صفحات وكهربية رئيسية كما أن الطابق الأرضي وباقى الطوابق عبارة عن محاكم قصر عدل مميز في منطقة صاخذ لتقديم الخدمات للمواطنين فيما تقتضيه أمور العدالة والمحاكمات وكاتب بالعدل والقضاء ودائرة التنفيذ مشيراً إلى وصلت نسبة التنفيذ إلى ٩٥ بالمئة.

مسؤول في ريف دمشق لـ «الوطن»: تركيب أجهزة GPS يحقق وفراً بـ ١,٢ مليون ليرت مازوت شهرياً

الحسكة - دحام السلطان

شارع الببالة يزجج الأهالي بالحسكة ومجلس المدينة سيتم ترحيل الببالة إلى مكان آخر

فادي بك الشريف

أعلنت محافظة ريف دمشق الانتهاء من تركيب منظومة التتبع GPS على كل أليات نقل الركاب بشوارع المدينة، وهم الذين يوتهم فيه، لأنه شارع فرعي وخاص للسكن وليس سوقاً شعبياً أو تجارياً؛ لبضاعة تدخل البلد بطرق تُعرف ولا تُعرف؛ ليصبح منظرة غير مسرّ للناظر في الوضع الذي هو عليه الآن.

وأشار الشاكون إلى تمدد الحال لتصبح معروضات «الببالة» تتعدى مداخل البيوت واقتراها؛ كما أصبح الشارع أيضاً مكياً للقماعة ولا يمكن لعامل وأليات الخرافة الدخول إليه للقيام بعملهم لأنه مغلق من كتلا جهتيين، في ظل انتشار الأوبئة وواجحة الأمراض السارية المنتشرة في مدينة الحسكة بكثافة في ظل أزمة انقطاع المياه، التي ما زالت مشكلتها متفاقمة ويشهدوا أزمتهما الأهالي في المدينة إلى الآن. رئيس مجلس المدينة عدنان خاجو أوضح أنه تم تشكيل لجنة من أعضاء مجلس المدينة، لدراسة الواقع كما هو، وتقديم الدراسة للنقل والممرور في ريف دمشق بحلول مقيدة تعمل على إنهاء الوضع المتفالم موضوع شكواي المواطنين، لافتاً إلى أنه سيتم ترحيل «الببالة» إلى الموقع الشرقي من سوق الهلال «شمال شرق مركز المدينة» في أقرب فرصة ممكنة، مؤكداً أن موضوع ترحيل «الببالة» هو من أولي أولويات مجلس المدينة وسيتم ذلك في الوقت المناسب.

وفي سياق آخر بين خاجو أن هناك استكمالاً لمشروع الصرف الصحي، بمساحة ٨ كم جديدة لعدد من شوارع مدينة الحسكة، التي لم يغطها مشروع الصرف الصحي السابق المنفذ في العام الماضي، مشيراً إلى أن هناك مسافة ٥ كم مقدمة من منظمة «اليونيسف» ومسافة ٣ كم أيضاً مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وكلا المشروعين هما قيد الدراسة والتنفيذ بوجه السرعة ضمن الشروط المتعددة فنياً خلال الأشهر القربية المقبلة، مضيفاً أنه تم الانتهاء من تركيب ٣٧٥ جهاز إنارة تعمل على الطاقة البديلة من أصل ٦٢٥ جهازاً بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ضمن مشروع إنارة الساحات والشوارع الرئيسية والأسواق بمدينة الحسكة، مضافاً إلى أنه سيتم التعاقد أيضاً مع المنظمة ذاتها لتقديم ٦٠٠ جهاز إضافي لتوسيع عملية إنارة الشوارع والأحياء في مدينة الحسكة التي تعاني وضعاً كهريابياً سيئاً منذ بدء فترة الحرب على سورية.



المواطنين.

وبحسب عضو المكتب التنفيذي فإنه لوظ انفراج بعد تركيب الأجهزة، مبيناً أن عدد الخطوط على مستوى ريف دمشق يتجاوز ٣٠٠ خط نقل. وبين النادر أنه تم تركيب ٣ آلاف جهاز تتبع للسرافيس والباصات في ريف دمشق، علماً أن هناك عدداً إضافياً من الأجهزة تم تركيبها في دمشق لسرافيس وباصات تعمل على خطوط مشتركة بين الريف والعاصمة ممن حدد مراكز انطلاقها من دمشق، منها بأهمية هذه الخطوط في التخفيف من الازدحامات.

١٢٠ سرفيساً عاملة على البيزنين من المقرر أن تنتهي عملية تركيب الأجهزة لها خلال ١٠ أيام، مؤكداً حرصاً السرافيس والباصات المخالفة من مادة المحروقات. وفيما يخص شاحنات النقل، أكد النادر أنه تم تركيب الأجهزة ١٠٠ منها على أن يستكمل تركيب أجهزة الـ ٨٠ ألية المتبقية خلال الأشهر القادمة، ويذكر تنبئي كل الإجراءات المنفذة لترتيب الأجهزة المختلفة وسائط النقل العاملة في ريف دمشق، علماً أنه تم إحداث ٣ خطوط جديدة لربط بعض المناطق. وقال عضو المكتب التنفيذي: هناك



٥٠ مليار ليرة لخطة إعادة الإعمار عام ٢٠٢٣

يوسف لـ «الوطن»: منهم ٥ مليار ليرة لنهر بردى و١٢,٥ ملياراً للإدارة المحلية

الأضرار الناجمة عن الزلزال لها موازنة خاصة.. وخطة إعادة الإعمار قديمة منذ ٢٠١٢

محمد منار حميجو

بين أمين سر لجنة إعادة الإعمار في رئاسة مجلس الوزراء رامز يوسف أن موازنة الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار التي تم إقرارها الأسبوع الماضي والبالغت ٥٠ ملياراً مخصصة لإعادة تأهيل المباني والمرافق العامة الخدمية والبنى التحتية المتضررة نتيجة اعتداءات المجموعات الإرهابية، مشيراً إلى أن الأضرار الناجمة عن الزلزال تم وضع خطة خاصة لها وليست لها علاقة بهذه الخطة التي تم وضعها منذ عام ٢٠١٢.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن»، أوضح يوسف أن موازنة الخطة الإسعافية في هذا العام تضمنت العديد من المشروعات المهمة منها ما كان يعمل بها سابقاً ويستمر العمل بها ومنها ما هو جديد، منها تخصيص خمس مليارات ليرة لتنقية المياه ورفع التلوث عن نهر بردى بوضع محطات المعالجة في جبرايا والهامة في الخدمة، وهو المبلغ ذاته الذي تم تخصيصه في العام الماضي أيضاً، مؤكداً أنه حسب المعلومات تم إنجاز ٥٠ بالمئة من محطة المعالجة الأولى وحالياً تم البدء بمحطة المعالجة الثانية.

وبين يوسف أن العمل الأساسي هو في محطات المعالجة، مؤكداً أن هناك عقوداً مع الجانب الماليزي في هذا الموضوع إضافة إلى الأعمال الإنشائية التي تقوم بها مؤسسة الإسكان العسكرية، وبالتالي فإنه بانتهاج العمل بمحطات المعالجة لتنقية المياه تصبح الأعمال الأخرى أكثر سهولة، معتبراً أن عائدات هذا المشروع كبيرة جداً على سكان مدينة دمشق وريفها ومن هذا المنطلق فإنه يتم تنفيذ هذا المشروع بوتيرة عالية جداً.

يوسف لفت إلى أن من المشروعات التي تضمنتها الخطة الإسعافية مشروع تأهيل مشفى العين وكذلك مشفى الأورام في محافظة حلب ومما من المشروعات



٦ مليارات لـ الصحة، والرقم ذاته لـ التربية، وملياران لـ الداخلية، ومليار لـ النفط،

٨٨ بالمئة نسبة التنفيذ في الخطة السابقة.. والمؤسسات الاقتصادية تقول ذاتها

ولفت يوسف إلى أنه تم تخصيص مليار ليرة لوزارة التعليم العالي والمبلغ ذاته لوزارة النفط لإصلاح بعض المشروعات المتضررة تابعة لشركة محروقات والشركة السورية لنقل النفط كما أنه تم تخصيص نحو ملياري ليرة لوزارة الداخلية.

وأضاف: أما المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي فإنه يتم تمويلها من موازنات الخاصة باعتبار أن لديها مؤسسات ذات طابع اقتصادي وعندها قدرة مالية لتمويل مشروعاتها مثل وزارات الصناعة والاقتصاد والكهرباء، لافتاً إلى أنه كان يتم تخصيص مبلغ كبير لوزارة الكهرباء من موازنة الخطة الإسعافية.

وأكد يوسف أنه يمكن زيادة هذه الخطة حسب الأعمال التي من الممكن أن تطرأ على المشروعات، ضارباً مثلاً أن موازنة الخطة الماضية انتهت على مبلغ ٧٠ مليار ليرة بعدما تمت إضافة ٢٠ مليار ليرة على المبلغ الذي تم تصديقه.

وبين أنه نسبة التنفيذ في خطة العام الماضي بلغت نحو ٨٨ بالمئة بمعنى أن معظم المشروعات التي وضعتها في الخطة تم تنفيذها باعتبار أن الخطة هي إسعافية وبالتالي فإن معظم المشروعات يتم وضعها في الخدمة قبل نهاية العام ومن هذا المنطلق فإن نسبة التنفيذ عالية جداً، لافتاً إلى أن هناك بعض المشروعات القليلة وتكون كبيرة يتم تدويرها إلى العام الحالي بحكم أنها تحتاج إلى وقت لإعادة تأهيلها، مؤكداً أنه ستلوا يتم إعادة عمل من المباني الحكومية الخدمية إلى العمل.

وأكد يوسف أن تمويل إعادة تأهيل الأضرار يكون من الموازنة العامة للدولة، وحالياً دخلت بعض المنظمات الدولية في العمل على تأهيل بعض الأمور الخدمية مثل تأهيل من موازنة الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار لتسليمها لمستحقها وخصوصاً أن هناك عدداً كبيراً من هذه المساكن وخصوصاً في حلب وريف دمشق.

تم تخصيصه لوزارة التربية، وأضاف يوسف: كما تم تخصيص وزارة الموارد المائية بـ ٥ مليارات ليرة منها خمسة مليارات تم تخصيصها مشروع نهر بردى، لافتاً إلى أنه تم تخصيص ٣,٥ مليارات ليرة لوزارة الأشغال العامة والإسكان وخصوصاً أن هناك مباني متضررة للمؤسسة العامة للإسكان كانت مخصصة لمكتتبين ولم يستلموها وبالتالي تم تأهيلها من موازنة الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار لتسليمها لمستحقها وخصوصاً أن هناك عدداً كبيراً من هذه المساكن وخصوصاً في حلب وريف دمشق.

الأضرار في مشفى البيروني التابع لوزارة التعليم العالي وكذلك إصلاح وحدات سكنية في المدينة الجامعية في دير الزور، إضافة إلى الكثير من المشروعات التي يتم تأهيلها في المحافظات المتضررة.

وكشف أنه تم تخصيص ١٢,٥ مليار ليرة لوزارة الإدارة المحلية والبيئة باعتبار أن العمل على تأهيل العديد من مراكز الشرطة وكذلك العديد من مراكز التسجيل المدني التابعة لوزارة الداخلية، لافتاً إلى أن من المشروعات الخاصة بالوزارة إصلاح الأضرار في مشفى الشرطة في حرستا. وبين أن من المشروعات أيضاً تأهيل

المهمة، مشيراً إلى أن المشروعين يتم العمل بهما منذ عامين وأنه كل عام يتم تخصيص موازنة لهما، إضافة إلى العمل على تأهيل العديد من المراكز الصحية في وزارة الصحة. وأشار يوسف إلى أن الخطة تضمنت أيضاً وزارة الإدارة المحلية والبيئة باعتبار أن هذه الوزارة مسؤولة عن الأجهزة المحلية في المحافظات وبالتالي فإن مهام الوزارة كبيرة وبالتالي فإن تخصيص أي وزارة بمبلغ مالي يكون حسب المشروعات التي تقوم بها، في حين تم تخصيص وزارة الصحة بنحو ٦ مليارات ليرة والمبلغ ذاته

افتتاح مركزي إيواء إضافيين في مصيف والريبعة

عمليات الكشف الهندسية على المنازل مستمرة

«العرين» والأمانة السورية للتنمية والهلال الأحمر تؤمن مستلزمات المقيمين



مدينة السقيلية ونقل ورده أنه تم الكشف على أكثر من ٤١٠٠ منزل حتى تاريخه، وتقرر إخلاء أكثر من ٧٦ منزلاً، معظمها في حي التل. وأوضح أن أكثر من ٤٥ عائلة لجأت إلى مركز الإيواء في مدينة السقيلية. وبينت معلقة مؤسسة العرين وبن يوسف لـ «الوطن»، أن المؤسسة تشرف على مراكز الغاب وبيصين والريبعة ومصيف، وتقدم بالتعاون مع الشركاء المحليين الأمانة السورية للتنمية والهلال الأحمر العربي السوري كل ما يحتاجه المقيمين في المراكز من مستلزمات ومعونات لتخفيف الأعباء عنهم. وبين مصر في الأمانة العامة للمحافظة، أن آخر تحديث لقاعدة البيانات يشير إلى أن ٣٤٠٧٦ بناء تضرر بالزلزال، و٤٨٤٧ بناء آيلاً للسقوط، و١٩٧٢ عائلة بمرآكز الإيواء، و٢٢٤٥ مواطناً لجؤوا إلى أقاربهم، و٦٨٩ مواطناً كانوا مهجرين من محافظات أخرى.

مصيف نحو ٨ عائلات بمجموع أكثر من ٤٠ شخصاً. وبين رئيس مجلس مدينة مصيف سعيد العلي، أن العدد الإجمالي للمنازل التي كشفت عليها اللجان الهندسية حتى تاريخه إضافة لقرني بقرافة وطير جبة، نحو ١٢٠٠ منزل منها ٩٠٠ منزل متضرر بنسب متفاوتة، ونحو ٢٤ منزلاً آيلاً للسقوط قدم الطلب من شغالها بإخلائها، ومنهم من لجأ إلى مركز الإيواء، ومنهم من استقبل عند جيرانه وأقربائه.

فيما بين رئيس بلدية الريبعة فريد العلي، أن المنازل التي تقدم أصحابها المستلزمات السورية لإقامة الأهالي المؤقتة فيها، وتأمين كل ما يحتاجه المقيمين من معونات غذائية وغير غذائية.

وأوضح أن مركز قرية الريبعة يضم نحو ٥٢ عائلة بمجموع ٢١٠ أشخاص حتى صباح أمس، فيما يضم مركز مدينة

حملة - محمد أحمد حبيزي

بين منسق غرفة العمليات في الأمانة العامة لمحافظة حماة محمد أبو جردان أن المحافظة افتتحت مركزاً لإيواء جديدين للمتضررين من زلزال ٦ شباط، الأول في مدرسة الحرس القومي بمدينة مصيف، والثاني في مدرسة التنتبي حرمان الريبعة، نتيجة إخلاء العديد من منازل المواطنين المتضررة في المدينة والقرية المدمرتين، بعد كشف اللجان الهندسية الحسي على المنازل فيها، وذلك بالتعاون مع مؤسسة العرين.

وأوضح أنه تم تجهيز المركزين بكل المستلزمات السورية لإقامة الأهالي المؤقتة فيها، وتأمين كل ما يحتاجه المقيمين من معونات غذائية وغير غذائية. وأضاف أن مركز قرية الريبعة يضم نحو ٥٢ عائلة بمجموع ٢١٠ أشخاص حتى صباح أمس، فيما يضم مركز مدينة